نقله ما ذكر ووجب على القيم المذكور رد ذلك الى المنتقل المذكور وكان القيم
قد اصرف ما قبضه مما ذكر في حاجة اليتيم المذكور واراد المتاجر ان يقرضه
ما بقي بذلك لانتظار حصول غلة او غيرها مما ذكر او لا وبصير الحصول
ذلك كان ذلك اصلح لليتيم المذكور لما في ذلك من بقاء الارض المذكورة والغنا
المملوك على ما كان لليتيم واستمراره على ذلك لتقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم
الا بالتي هي احسن وأي احسن من بقاء ذلك كما ذكر والصورة ما سطر فحينئذ
يجاب المتاجر المذكور المرصوف بما ذكر الى ما ذكر لان ذلك اصلح واحسن
لليتيم المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل بلغ ولم يختبر كما ذكره الله
تعالى بقوله وابتلوا اليتامى الاية فباع جميع امواله على اخر بغبن فاحش مع انه
لم تثبت بينة رشده عند حاكم من حكام الشريعة المطهرة اعزها الله تعالى
فهل يصح منه هذا التصرف او لا حيث انه لما هلك انكرت الورثة رشده
واقامة بينة عادلة بانه باع سفيها واستمر سفهه الى ان هلك واقام
المشتري بينة بانه حال البيع رشيد فهل تقدم بينة الوارث المتمرة
ام بينة المشتري القاصرة ولم تكن بينة للوارث او جرت هل يجب على المشتري
اثبات رشده بل وبلوغه حال البيع ام لا **الجواب** الرجل المذكور
اذا باع جميع امواله على اخر الخ ما ذكره السايل لم يصح تصرفه المذكور والصورة
ما ذكر فافهم صرحوا بانه لو بلغ الصبي غير رشيد بقي عليه حجر السفه اي
بل تمنع حجر الصبي بالبلوغ وعلقه حجر السفه لان حجر السفه يقارن البلوغ
الذي يقارنه رشده فحجر السفه طارئ بالبلوغ لا موجود قبله كما صرح
كلام الشيخين قاله ابن حجر الهيتمي فاذا رشد المذكور بعد ذلك انفك عنه
حجر السفه لكن انما ينفك حجر السفه بنفسه ظاهرا ان ثبت بينة لان
صحة تصرفه ظاهرا يتوقف على ثبوت رشده كما قاله ابن حجر في شرح العباب
ثم قال فيه ايضا ومن ثم قال الزركشي قضية كلامهم الولي رفع الحجر
عنه اذا علم رشده ولا شك فيه فيما بينه وبين الله تعالى واما بالنسبة
لظاهر فطريقة رفعه للحاكم بعد ثبوت رشده لديه لامكان التهمة
عليه ولاحتمال ان ينازعه المولى عليه ويدعي انه كان حال الرفع اليه سفيها
حتى يضمن اقتضى كلامهم في الذي عرف صباه وبلوغه وحاله وقت البلوغ
وفيما بعده كما ذكر واما من جهل حاله واراد التصرف حال كونه مكلفا بحيرة
الناس فالذي يتجه كما قاله ابن حجر المذكور انه لا يحتاج الى نفوذ تصرفه

الى

الى اثبات رشده لان الظاهر من التصرف كثرة الناس فليتأمل تصرفه ما لم تقم
بينة بسفهه ومما يؤيد ذلك ما ذكروه في مدعي الصحة في البيع ان القول قوله
وهو ان الظاهر من حال المكلف اجتناب المفسد وبسبب كون القول قوله له
اعتماده بتشوف الشارع الى انجبار العقود ولان الاصل عدم المفسد
في الجملة ومن ثم لو شك بعد فراغ الصلوة في ترك ركن او شرط لم يؤثر
فاعتضدت الصحة بامرين الاصل والظاهر ولم يعضد الفساد الا اصل
مجردا انتهى وقول السايل وفقه الله تعالى ثم انه لما هلك انكرت الورثة
رشده الخ جوابه انه تقدم في ذلك البينة المتمرة والصورة ما ذكر فان
العلامة الكمال الرداد نقل في كوكبه الوقاد عن ابن الصلاح رحمه الله تعالى
انه ذكر ما صورته ان البينة الناقلة مقدمة على المستصحبة وتختلف
ذلك باختلاف صور الاداء والشهادة بينة السفه بتبذير او بفسقه
مقارنا للبلوغ مستمرا الى حال العقد قدمت كما لو رجعه ولو شهدت بانه غير
رشيد فبينة الرشد اولى وكذا ما يجري هذا المجرى انتهى حتى لو شهدت
بينة بالاستمرار المذكور وبينة شهدت بانه حال ان باع ما ذكر وهو رشيد
بعد ان زال عنه السفه المذكور فتقدم بينة الرشد لانها ناقلة عما ظهر
من زيادة العلم وذلك قياسا على ما جزم به في العباب وغيره وتقدم بينة
الاجبار على بينة الاكراه فيما اذا ادت بينة الاختيار في شهادتها انه باع مختارا
مازال الاكراه لما ذكروه قول السايل رده الله علما وتوفيقا ولو لم تكن بينة
للوارث الخ جوابه اذا ادعى الوارث انه بلغ غير رشيد واستمر عدم
رشده الى موته كما يقتضيه سياق السؤال ولم تقم بينة بذلك او حررت
بينة لابد من اثبات المشتري رشد البايع المذكور حال بيعه لما ذكر من حيث
كان الوارث على دعوى عدم رشده حال بيعه وذلك كما جزم به في العباب
وغيره في اختلاف المتبايعين فانه قال اذا ادعى البايع انه كان حال عقد البيع
محجورا عليه قبل ذلك انه يصدق مدعي الفساد وهو البايع حينئذ انتهى
قال شارحه ابن حجر رحمه الله تعالى ونفع به لان الاصل عدم العقد وبقاء ما عهد
ذكره المولى كما لا يخفى اخذه من قول الاذرعي بعد ان ذكر صورة الكتابة
ولا اختصاص لهذا الصورة بل الحكم كذلك في البيع وغيره من العقود
وقد صرح القاضي والروياني وغيرهما بانهما لو اختلفا فيما يكون وجد به شرطا
البلوغ البايع واحتمل عدمه صدق ناقيه لان الاصل عدمه وبه جزم
القاضي في فتاويه واتفق به ابن الصلاح وكلام الاصحاب في الطلاق والجنايات

البينة الناقلة مقدمة على المستصحبة

بينة السفه والرشد